

تقرير

شوقي عشقوتني

lionbars@hotmail.com

المنطقة في مهبّ مفاوضات فيينا: سباق مع الوقت.. وتوازن بين التنازل والتهديد

استؤنفت مفاوضات العودة الى الاتفاق النووي في فيينا بعد طول توقف وانقطاع بسبب الانتخابات الايرانية التي اوصلت الرئيس المتشدد ابراهيم رئيسي الى السلطة. على مدى الاشهر الماضية، ساهم ارتفاع وتيرة النشاطات النووية الحساسة لايران في رفع منسوب القلق الاميركي والاوروبي من احتمال توسع البرنامج النووي الايراني

تسعى واشنطن الى ايجاد توازن دقيق بين تقديم تنازلات وممارسة ضغوط يصل بعضها الى التلويح بعمل عسكري، وحيث ان "التهديد بالحرب بات الوسيلة الوحيدة للتوصل الى السلام مع ايران"، على حد تعبير الموفد الاميركي السابق الى المنطقة دنيس روس.

تواجه الادارة الاميركية ضغوطا داخلية واخرى خارجية لرفض التجاوب مع المطالب الايرانية، وبدأت تدرس البدائل ومنها الاستعاضة عن الاتفاق الشامل باتفاق جزئي انتقالي تلتزم ايران بموجبه بتجميد الانشطة النووية الاكثر خطورة واثارة للجدل، مثل التخصيب ومعدن اليورانيوم وعودة التفتيش في مقابل رفع جزئي للعقوبات الاميركية المفروضة. من البدائل ايضا احتمال الإبقاء على العقوبات الاميركية مع السعي الى ضم الاوروبيين اليها. من جهة مقابلة، تحرز ايران تقدما متسارعا في برنامجها النووي وتتحلل اكثر فاكث من التزاماتها النووية، وزاد مخزونها من اليورانيوم المخضب بنسبة 60 في المئة، وتمتلك 10 كغ من اليورانيوم المخضب بنسبة 60 في المئة، اضافة الى 84,3 كغ من اليورانيوم المخضب بدرجة 20 في المئة، وكلاهما يشكل انتهاكا صارخا للاتفاق. كذلك، فان طهران اطلقت انتاج معدن اليورانيوم الذي ترى الاوساط الغربية ان لا يمر عمليا له. اخيرا، راکمت طهران نحو 2500 كغ من اليورانيوم ضعيف التخصيب، فيما المتاح لها لا يزيد على 203 كغ. هذا الوضع دفع بالوكالة الدولية للطاقة الذرية الى التنديد بقوة بتصعيد ايران لانتهاكاتهما من جهة، ولرفضها التعاون في موضوع الرقابة على برنامجها النووي كما كانت سابقا.

يضاف الى ذلك ان هناك تخوفا اميركيا - اوروبيا مزدوجا عنوانه الاول ان تذهب طهران بتخصيب



ايران تريد العودة الى اتفاق 2015 مع ضمانات اميركية.

اليورانيوم الى حد انتاجه بنسبة 90 في المئة، وهي النسبة المطلوبة للاستخدامات العسكرية. وسبق لمسؤولين إيرانيين ان هددوا بجتياز هذه الخطوة التي ربما لن تعني بالضرورة ان ايران ستعمد الى الحصول على السلاح النووي، بل ان تتوصل الى ما يسمى الحافة النووية.

ثمة اهداف مهمة دعت واشنطن الى مطالبة ايران بالعودة الى المفاوضات سريعا، ابرزها: عدم انزلاق المنطقة الى سباق تسلح نووي، تجنب ويلات حرب اقليمية مدمرة بين ايران وحلفائها واسرائيل المسكونة بهواجس تحول ايران الى قوة نووية، ومنع ايران من امتلاك سلاح نووي.

تعتبر الولايات المتحدة ان المحادثات غير المباشرة التي تجرى في فيينا في شأن معاودة الامتثال للاتفاق النووي الايراني يجب ان تستأنف سريعا، خصوصا وان فرصة احياء الاتفاق النووي تبدو

محدودة في ظل تحرك ايران لتطوير برنامجها النووي. وحذرت من ان الوقت ينفد من اجل عودة ايران الى التزاماتها بموجب الاتفاق النووي مع المجتمع الدولي، ملوحة بانها ستنتظر في كل الخيارات المتاحة للتعامل مع مواصلة طهران نشاطات تخصيب اليورانيوم بدرجات عالية، على ان يشمل ذلك التشاور مع الحلفاء والشركاء الاوروبيين والاقليميين، خصوصا اسرائيل. فاذا لم تكن ايران مستعدة للعودة الى الاتفاق النووي، فان العقوبات ستظل قائمة، وسيستعين فرض عقوبات اخرى.

وتعتبر واشنطن ان ترك ايران غير مقيدة في برنامجها النووي مع وضع اقليمي اكثر عدوانية سيكون اقرب الى الانفجار، مؤكدة، ومعها العواصم الغربية، ان نافذة فيينا لن تكون مفتوحة الى الابد. من جهتها، تعاند ايران وترفض

تحديد موعد للعودة الى مفاوضات فيينا النووية، وتراكم اوراق الضغط، مما يستدعي السؤال: هل فعلا لا تزال طهران راغبة في العودة الى الاتفاق النووي؟

عادت ايران لتؤكد بقوة انها تريد العودة الى اتفاق صيف عام 2015 كما هو بلا زيادة ولا نقصان، وان شرط تراجع الولايات المتحدة عن كل العقوبات القديمة والحديثة التي فرضتها مجددا او اعادت فرضها، لا مساومة حوله. بذلك تكون طهران في صدد طرح شرطين:

الاول، رفض اي اضافة على الاتفاق السابق، مما يعني عمليا رفضها اي فقرة جديدة تلزمها بقبول التفاوض لاحقا في خصوص برنامجها الصاروخي الباليستي من جهة وبخصوص سياستها الاقليمية المزعزعة للاستقرار من جهة اخرى.

الثاني، مطلب رفع كل العقوبات مرة واحدة، مما يطرح مشكلة قانونية وسياسية بالنسبة الى واشنطن.

اصبح من المعلوم ان طهران تريد ضمانات اميركية ملزمة لعدم خروج واشنطن مجددا من اتفاق قد يتم التوصل اليه على غرار ما فعل الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب عام 2018 الذي اعاد فرض العقوبات على ايران، بل وفرض عليها عقوبات اضافية. كذلك ترفض طهران

الغرب يطرح الدور الاقليمي لايران وبرنامجهما الصاروخي

تضمن الاتفاق العتيدي اي اشارة الى مفاوضات مستقبلية الزامية في شأن برنامجها الباليستي المثير للقلق اقليميا ودوليا او لسياستها المزعزعة للاستقرار في الاقليم.

في السياق عينه، تريد طهران التأكد من ان كل العقوبات سترفع عنها وليس بالتقسيم، مما في ذلك تلك التي تطاول موقع الرئاسة ومكتب المرشد الاعلى، والمطالبة ببادرة حسن نية اميركية كالافراج عن 10 مليارات دولار من ارصدة ايران المجمدة في الولايات المتحدة.

المشكلة من وجهة نظر ايران تكمن في ان الولايات المتحدة تبحث عن اتفاق اقوى واطول اجلا، واصرارها على تغيير بعض بنود الاتفاق النووي، وكذلك استخدام الملف النووي منصة لمعالجة النزاعات الاخرى، مما في ذلك الصواريخ



الغرب متخوف من بلوغ ايران الحافة النووية.

والقضايا الاقليمية، وان ادارة بايدن لا يمكنها تقديم ضمانات من عدم انسحاب الادارات الاميركية اللاحقة من الاتفاق.

تعتبر ايران ان سياسة الضغوط القصوى فشلت، وانه حان الوقت للولايات المتحدة لكي تصحح سياساتها الخاطئة، ورفع جميع العقوبات. وتؤكد ان تغيير فريق التفاوض لن يغير اداء ايران، ونجاح المفاوضات بات بيد الاميركيين، واذا عادوا الى الاتفاق النووي حسب اتفاقية 2015 فستمر المفاوضات، واذا ارادوا المزيد من التنازلات من ايران فلن يصلوا الى شيء. كما تنتقد ايران ممارسة الاوروبيين الضغوط لاستئناف المباحثات، وبدلا من الضغط على اميركا للعودة الى التزاماتها في الاتفاق النووي، يطالبون مرارا وتكرارا بتعجيل ايران للمفاوضات، مشيرة الى ان على جميع الاطراف ان يعلموا بأن الاتفاق النووي يجب ان يحمل نتائج ملموسة لايران، ابرزها رفع العقوبات، وان بايدن يتبع سياسة ترامب في الممارسة تجاه ايران.

ثمة قناعة عامة تشي بصعوبة تصور ان تعطي ادارة بايدن طهران غدا ما لم تعطه لها بالامس، حينما كان حسن روحاني رئيسا لايران وراغباً في التوصل الى اتفاق في اسرع وقت ليحسب له سياسيا. يضاف الى ذلك، ان التقدم الذي يحرزه برنامجها النووي (تخصيب بنسبة بين 20 و60 في المئة، والبدء في انتاج معدن اليورانيوم المخضب، ونشر طاردات مركزية بالغة السرعة، ومراكمة ما لا يقل عن 120 كيلوغراما من اليورانيوم مرتفع التخصيب) يجعلها قريبة من الحافة النووية، وبالتالي فانها تجمع الاوراق الضاغطة لتنفيذ مطالبها، واثقة بأن واشنطن المنسحبة من افغانستان في ظروف كارثية لن تغامر بحرب مع ايران. يضاف الى ذلك، استدارتها نحو الصين وروسيا وشرق اسيا ونجاحها في بيع كميات كبيرة من النفط، واستكانة جبهة المطالبات الداخلية، مما يدفع بها الى الاعتقاد ان لديها مزيدا من الوقت للمناورة لتحسين ظروف التفاوض وللحصول على ما تريد.

في المحصلة، المعادلتان الاميركية والايرانية لا توحيان بقرب التوصل الى اتفاق، وانما حوض غمار مواجهة جديدة وممارسة المزيد من الضغوط المتبادلة والدخول في سباق مع الوقت.